

Distr.: General
6 October 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

يرجى الاطلاع عليه على بيان نيجيريا بشأن جلسة مجلس الأمن المعقودة بصيغة "أريا"
المخصصة لموضوع "تنفيذ قرار مجلس الأمن 2118 (2013): صون سلطة منظمة حظر الأسلحة
الكيميائية" (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تيجاني محمد باندي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

بيان السفير سامسون س. إيتيغبوجي، نائب الممثل الدائم في البعثة الدائمة لنيجيريا
لدى الأمم المتحدة في جلسة مجلس الأمن المعقودة بصيغة "آريا" بشأن تنفيذ قرار
مجلس الأمن 2118 (2013): صون سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

نيويورك، 28 أيلول/سبتمبر 2020

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان وفد بلدي لكم على تنظيم هذه الجلسة بصيغة آريا، وكذلك
لمن قدم إحاطات إعلامية على الموجز المفصل بشأن هذا الموضوع الهام الذي يُشغل أمننا الجماعي ويؤثر
في السلام العالمي.

وترى نيجيريا أن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وفي أي جزء من العالم انتهاك للقانون
الدولي وتهديد للسلام والأمن الدوليين، وهي تدين هذا الاستخدام. وبالتالي، فإن استخدام هذه الأسلحة
في النزاعات المسلحة يتعارض مع مبادئ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة
الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة لعام 1993.

وتتخذ نيجيريا موقفا مبدئيا بشأن القضاء التام على الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار
الشامل، باستثناء تلك المستعملة في الأغراض السلمية. وهذا الموقف المبدئي هو الذي عزز التزام نيجيريا
بجميع الاتفاقيات والمعاهدات التمكينية. فاستخدام الأسلحة الكيميائية محظور إلى حد كبير بموجب القانون
الدولي الإنساني والقوانين الجنائية والعرفية الدولية، كما يشهد على ذلك العدد الكبير من الدول الأعضاء
في الأمم المتحدة الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي أبدت تصميمها صريحا بالتقيد بأحكام الاتفاقية.

ولذلك، تتحمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسؤولية ضمان أن تكون أنشطة المنظمة،
بما في ذلك أعمال بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية وفريق تقييم الإعلانات، أنشطة محايدة
وشفافة وغير مُسيّسة. وقد أكدت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرارا وتكرارا
استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ويشكل هذا الأمر مصدر قلق بالغ لوفد بلدي، لأن الأسلحة الكيميائية
لا تميز بين مقاتل ومدني، وأثارها مدمرة للغاية على ضحاياها على المدى الطويل. ولهذا السبب، فإن تحديد
المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية شرط مسبق لمحاسبة مرتكبي هذه الهجمات وإخضاعهم للعقوبات
المناسبة لإثبات أن انتهاك اتفاقية الأسلحة الكيميائية وانتهاك قاعدة عدم استخدامها لا يمران من دون عقاب.

السيد الرئيس،

يستلزم نجاح تنفيذ قرار مجلس الأمن 2118 (2013) تعاوننا كاملا من جانب الجمهورية العربية
السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا يزال تقرير فريق التحقيق الدولي حول الادعاء باستخدام
أسلحة كيميائية من جانب الحكومة السورية موضع خلاف بين أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء
الأخرى. ويمكن للحكومة السورية، تمشيا مع التزاماتها الدولية، أن تسمح لأفرقة منظمة حظر الأسلحة

الكيميائية بموجب مبادئ توجيهية محسنة، بالوصول دون عراقيل والمضي بالاضطلاع بأعمالها على نطاق شامل من أجل إنهاء هذه المسألة بتوافق في الآراء.

ويتوقف توافق الآراء داخل مجلس الأمن بشأن تقرير فريق التحقيق الدولي أيضا على عملية تحقيق عادلة وشفافة وغير متحيزة؛ ولذا، من المهم ضمان الالتزام بهذا الأمر لكي يكون التقرير موثوقا ومقبولا من جانب أعضاء مجلس الأمن، وكذلك من جانب عامة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوصفها الجهات المعنية ببلوغ عالم خال من أسلحة الدمار الشامل التي أبقت المسألة قيد نظرها لفترة طويلة. ولذلك، يجب أن يكون موقف مجلس الأمن موقفا موحدا بشأن إنهاء العملية بشكل سلمي من أجل تنفيذ القرار 2118 (2013) تنفيذا ناجحا.

ويجب معاقبة المنتهكين المسؤولين عن انتشار الأسلحة الكيميائية واستخدامها؛ وبعد استنفاد جميع العمليات المعمول بها فقط، يمكن الشروع في عمل عسكري لاستعادة السلام والأمن الدوليين بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو حق لا يمكن ممارسته إلا إذا اتحدت الدول الخمس لإنفاذ الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وشكرا لكم.